بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كلام ارباب التحميد وختم مقال اصحاب التوحيد حمدا احرمه الابتداء والانتهاء وزينه عن مشاركة
الامثال والاكفاء الصلوة على نبي بداء للرسالة النبي وختم الانبياء محمد ملاء نحل ملء ارجاء الارض واقطار السما
والوفاء صحة النجاء ولعل سمو الاقمر لكم الشهر بصدر الحبيبي الشيرازي شرح الله صدره ورفع ذكره
وكثر اتباعه الشرح الكريد للمقصد ماسيجيء في اثناء اعطاله واوان المعاهد المناطه ثم للاهل الفضل
بعض اجلة الناس اشتباه والتباس تكون الكلم عن مواضعها فتعاصد عنها نفوس وتنبو عليها بصور
داهية كبس العنكبوت وان بعضا من ضعفة الطلبة عن صوب الاستفادة يحول وجهه الى سهول الكلالة والتبطل الى
ما يسول فالاصح التعويل بعقد عليه وما سبح ان يرغب عنه يرغب اليه ويلمع ما كتب بعض من عطاه الله فضلا
الطلاب على هذا الكتاب ولم تمده القشعريرة الاهاب ولا السرمة الشراب في اي دلك الى ان كتب ثانيا حاشية
تحوم طالبي الشرح وحواشية على الاردية على منبهة عما عليها مالا شاد اليه كما شهق من عضلات اعيت الفضلا
مسه لعين بصائر تكرمة العلما فنبها ما الخدر من كمت القوم سماكة الشقاوة وسبب دلك الى ما خذه الاقلما
ومنها ما حلت عنه كنت القوم والاكمة كلام عربي الهي سدلا ذا العمس مثل ان لا سادعا انكار ابكاء قبل التامل
والاستكشاف على احوال ندل عليه ان سنل جهدك الاستكشاف ثم علمك الانكار والاعتراف قال العاتل لا يحكم
على المصور ما لم يرعه بحيصا وكان الان عا انكار ما جهاه وصادر وفيها نداء من يدقها الى الباب الا
لا ال كاسم مصورا ذ جعل اسم سوء مشكورا انيسا في معصد الحاجة وقال انها فيها ما يحل اللوط وذيل صدا الحي الحرا
رها انا اشرع في الكلام ومن الله بوفق الاتمام قوله اي على الواضحاء الذين هم موضوعون بزيادة الكاف عن
عداهم قال فيما كتب على الكاسم سلام امره وحيثما ما شاء واعتقاده الحق ما صف مرحومه بزيادة الكاف الجامعة
وهم ما الان فعل التفصيل اذا اضيف فله معنيان الاول وهو ان يراد الكثير ان يقصد الزيادة من عما جميع ما عداه
مما اصيف اليه وحلى والثاني ان يقصد الزيادة مطلقا لا عما جميع ما عداه مما اصيف اليه ويسمى بالمعنى الاول الحرز

ان تقصد بالزيادة المشروطة دون المعنى الثاني واما افعل التفضيل بمعنى الزيادة في الكم فلم يرد فط احد
بان مراده بالزيادة في الكم بل الزيادة بوجه ما وهو كما ترى لكن ليس معنى الثالث كما ظنه فاضل المعنيين اذ الزيادة بوجه ما
اما عما جميع ما اصيف اليه او مطلقا وعرضه من ذلك انه لما اعتبر الزيادة من جميع الوجوه بمعنى الاعم الاحوال
في قوله وكيف اذ قوله دليل على ان المعنى بعبر الشاعر مسلم اذ في كلا المعنيين يعتبر الزيادة في مدلول الفعل واذا اريد
الزيادة بوجه ما لم يحتج الى ان يكون راجعا الى مدلوله اذ الكمال والبهاء مسلم من مدلوله ليكون معنى الثالث الكمال وفي اقحام
في المعنى الاسمائي كونه معنى الثالث او ان يكون المعنى الثالث شائعا كما لا يخفى على الادنى مسكة ثم في قوله وعرضه من ذلك انه لما
اعتبر الزيادة من جميع الوجوه اسعارا بانه لو اقتصد الزيادة من بعض الوجوه لم يحتج الى الكلام على الزيادة من جميع الوجوه وليس كذلك
او الاكرم مدلول على زيادة الاكرم واما ان ذلك الزيادة من جميع الوجوه فلا دلالة له اصلا بل المحذ العمار التتبع
في الزيادة المعتبرة في كلام الصنعة والمعنى انا نشاهد في الاضداد ان شيئا عن الاضداد يكون كمالا في ذلك الشيء مع ان الشيء من حيث
كونه لازما للصنيع مع قطع النظر عن الاضداد والاشياء مع آخر للصنيع كما يوهم بعض القاصرين اذ لا شك ان المعنى
مع الصنعة الزيادة على ما هو كذلك وانما الكلام ان العالم يريد العلم من عمرو في الطب عمرو اعلم منه في العلاج وكيف اذ الكلام
ان ذلك ذكر الشارح معنى مالت كيف لا وقد وصف الصنيع للصنعة بالزيادة باعتبار ما في الصنعة من التعلق بكلا الامرين
على الموصوف بالفرد لا على الموصوف بعمرو كذلك الاصوب عدل على الموصوف بزيادة الفرد لا على الموصوف بزيادة مطلق
اذ العالم لا يدل على اصلا وقد يقال ان احد الشقين اعني ما في الفعل راجع الى الآخر الا اذا قال ان هذا
المعنى مثل ما الآخر من زيادة ولا يدخل فيه من يكون راجعا في قسم من معناه ولا يكون راجعا في معناه فاذا عمم الزيادة
المعتبرة في قولهم كما يدخل فيه ذلك كان لا حاجة الى ان يقال ولا بد من ان يكون احد الامرين مما يشاء عن الاضداد كما لا يخفى
هذا هو معنى الصنعة على ما درج في موضعه والاسلم ان يكون معنى الزيادة في قسم من معنى الفعل وان لم يعتبر ذكر احد الامرين
ان يريد الصنع مطلقا اي حيثما يتحقق كان ولا خفاء في ان الزيادة لا بد ان يكون في اقسام الكم مثل ما يكون الشاعر
مع زيادة ولا يدخل فيه من يكون راجعا في احد اقسام المعنى بعيد وفي اقسام مطلقا وحكم حكم ما ذكر وان اريد بالزيادة

قوله بين العلم ما هو المراد والمعاد اراد بالمراد كل ما يوجد اولا ويقابله منتهاه وآخره وبالمعاد المبدأ
المراد الذي يحكم في الدارين فكل من حصل من وجد كل من وجد عما بين حدوث المخصص من المتكلم والكل كذلك الآخر ما هو المذكور
يحكم فيه من حيث اعاده لان كل موجود يفعل لغرض الا الوضع فحاصل ما في حدوثه الاول والاولى من حيث الفاعل الغائي
حقق واراد بالمعاد معاد الانسان واسقاطه الى الكون بعد هذه النشاة وبعالم هذا الانسان واشار الى ان
هذه النشاة فالمراد بالمعاد المذكور ان ليس مقتصرا على شيء واحد كما هو المشاهد من سوق كلام الحكماء فصل لما انها
ليست مقصورة على شيء واحد لم يكن ان يكون المراد بها الانسان وكونه مدركا لما يوجد حال من احوال مبدأ الانشاء
الا ان لا يكون للعود والبدء عود واحد وقد ذكر غير واحد ان لفظ المعاد شامل للتراب والنطفة والعلقة
وغيرها وهو الباطل بالمعنى المقصود الاول والاقصى وليس مدركا لما يوجد كما هو غير ان المراد ههنا اشارة الى من وضع احد
مقاصد الكتاب كما لا يذهب عليك ذي بصيرة من مبدأ جميع الممكنات لا مبدأ الانسان قوله واحوال المعاد الاسفل
العقل لا اسفل بالكم احوال المعاد واكثر اسفل بعضها كنزل الانبياء والائمة حالات البدن والاكثر هذه الحكماء
واسفل بالكثر ما علم من احوال الجسد واكثر الاسفل بعضها كالسعي البدن والاكثر هذه الحكماء ظهر ان الاكثر
احوال المعاد وبعض احوال المراد اما الاسفل العقل لكان الظاهر فصل الظاهر ان واحد المعاد الجسماني فالمقصد
الكامن بعلم الكلام والعون الوثيق وهو المسمى في العرف عند اطلاق اهل الشرع وظاهر اسفلال العقل ما هو الى
وقد كشف اخيرا والاولى الاشارة الى احد ان المراد بالمعاد ههنا بين المعنى عند في الكتب التي تكون الكلام في مباحث احوال
وبين اعم من المعاد الجسماني وغيره كما هو المشهور عند الشرح وسائر وعند الحكيم بعض من لم والحكيم بعض الحدود الفاضلة من المعاد الجسماني
في دين محمد صلى الله عليه وسلم واما ما نقل ان الحكم المتعالي ومن تبعه فاتحة المقصد الخامس من علم الكلام بعض الى الكون غيره من مسائل كل علم
من حيث هي هي بعضو خاص لا يكون هي العالم الكون من هو الحكمة فصل في الدور اما الاولى الاول الذي عنه في الكتب اعم من الجسماني
والاعم ان عنوان الشرح هو هو، فان الشارح اشار وسائر عند نفسه الى المعاد الروحاني استطرادا ولم يدع الى الكون
في المس والاعم ان عنوان المس هو هو، فان من لم والحكيم بعض الحدود المذكورة في الفرق فيشمل هو العنصر

من مسائل الكلام مقصدا خاصا
دليل كون الكلام كل شيء من مسائل علم
الكلام لم ٥

هما جميعا من سوى الكون بحيث يرتفع النزاع عن ان حال كل فرد من افراد آحاد الحكماء لا يرتاب ان يفضل الورع ويطلق الكون على الله عز اسمه
الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الاسلام اذا كان لا يكون الا ان يفضل الناس بعضهم على بعض
بحيث لا يصدق الناس الى بعض كل واحد من افراد الآحاد حتى يكون البعض عما عدا البعض مما اضيف اليه
فان الحكم بفضل جماعة على آخرين لا يستلزم الحكم بفضل كل واحد من افراد الاولى على الثانية لتخلل الاطلاق فاذا كان
المراد من كون افضل الناس ان كل واحد منهم افضل من غيرهم من حيث هو قرشي والا لكان غيرهم كفوا لاحد آحادهم
ولو كان معنى ما ذكره لم يكن كذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم الناس معادن فاذا ورد عليه الله عليه وسلم في شان عام من الناس فكيف
اسلم وصار من كبار الصحابة فاراد عليه الله عليه وسلم دفع الطعن عنه وعنهم بالشرف ولو كان المراد ما ذكر لم يكن فيه دفع الطعن
فان كون الجماعة من حيث المجموع افضل من غيرهم لا يقتضي افضلية واحد واحدا اغتر وكذا لو لم يكن الصحابة افضل من التابعين
معناه ان كل واحد واحد افضل من غيرهم من حيث كونه صحابيا لا شك في صحة هذا المعنى والاولى حمل الكلام على الله اللفظ دفعا
احتمال الاضلال كون الشخص من قريش وان كان فضيلة لكل نفس سواء جميع الفضائل حتى يصح تفضيل من هو من القبيلة على
جميع من عداه فانا نعلم قطعا ان الصحابي العالم المسمى بالانصار افضل من كافر جاهل فاشي من القريش فلم يكن هذا الكلام
القريش افضل منه وانما ثالثا فلان من لم لو كان معناه ما ذكره لم يكن لذكر غيرهم اذ التفضيل كما يكون
بين الاصناف من حيث انها اصناف وللاشخاص الموصوفة بالصفة يكون بين الاشخاص الموصوفة وصف القريش افضل
من سائر اصناف والناس والكل حكموا بعدم كفاءة غير هذا الصنف واما ثالثا فلان قوله لو كان المراد ما ذكر لم يكن له معنى
لم اد السحق كما يمدح بعض الفضائل بعض صنف وكلاهما شائعان واما ثالثا لم الاسكندري صحة هذا المنع ولا
في جواز ان معنى هذا اللفظ كل كما لا يصدق هذا المعنى في حق الاشخاص حمل على تفضيل الصنف من حيث هو صنف لصدق
الحكم وعدل وذكر حكمة ان قوله الرجل حر مثل له الدال على الكل فرد من افراد الرجل حر مثل له الدال على الواحد العشرة من حيث الكل القسم
قوله لما كان المطلب الاعلى فان ليس لاحقا في ان جميع مسائل كل علم مقصود في ذلك العلم فاذا وجد كون بعضه مقصودا لذلك العلم مقصودا لذلك العلم
لبعض مسائل بعض فتحقق من العلة الغائية ان يكون العالم الحكمي في علم من العلوم الى بعض مسائله فان كون اثنان من بعض

انى ازمنه كما حبه ولا لزم وجود الحادث الى ازل بدون المحل فيلزم اجتماع
المتضادين في محل واحد وكلاهما محالان بيان الملازمة انه لو لم يكن محل
بعض تلك الاعراض موجودا في الحادث لزم الامر الاول وان كان كل منها موجودا فيه
فلا يجوز ان يكون واحدا منها والا لزم الامر الثاني فتعين ان يكون كثيرا فيه
وهو المطلوب ومنها انه لو كان مثل الملاسة والمماسة سببا للوجود
الحادث للمماسة والملاسة يلزم الدور لظهور ان المماسة تتوقف على
وجود المماسة فلو توقف وجود المماسة على وجود المماسة يلزم الدور
وكذا الملاسة وقد تقدم ان المماسة سبب لوجود المماسة من حيث
هو مماسة وموقوف على وجود ذات المماسة لا على وجوده
من حيث هو مماسة كما ان الكتابة سبب لوجود الكاتب من حيث هو
كاتب وموقوف على وجود ذات الكاتب فيكون السبب غير الموقوف
عليه ولا يلزم الدور ونظايره ذكى اكثر من ان تحصى وكذا حكم الملاسة ونظايرها
ومنها ان ما استدل به على ان جهة التحت معدومة من ان الاجسام ذوات
الجهة لا يجوز ان يقوم بها الجهة اذ الجهة اما معدومة على ذوات الجهة او
معها ولا شك انه هو الارض او جزؤها وعلى التقديرين يكون المحل من
ذوات الجهة فيلزم ان يتقدم الشيء على ما هو متقدم عليه او معه وايضا
صرح الشيخ في الاشارات بان جهة التحت محددة بالمحيط سواء كان جوفه

٧ لا يجوز ان يتأخر عنها
كما ذكروا اذ لو كان جهة
التحت موجودة فلا بد ان
يقوم الجسم

جوفه خلاء او ملاء وايضا صرح في ان جهة التحت لا يتوقف على وجود شيء
ما ان الخلاء الذي فرض تحديدها به ليس من الامور التي يمكن ان
يقوم الاطراف الموجودة او حدود الخلاء لستة ارضية كما صرح به وايضا
لو كان جهة التحت قائمة بالارض او جزئها لكانت ما طراف الارض او جزئها
الذي فرض محلا او مكانا لها معدومة معتبرة مع ان الجوف موجود
باق فيما لا يزال اسماء المحل سليم اسماء الحال او يكون الحال كلما متعددا الاوراد
متعاقبة بعضها على بعض متعاقبة كلها مع ان الجوف جزئي حقيقي لا تعدد فيه
والكل من المعاند ويؤيد ما ذكرناه في شرح المقاصد من ان بعض السفل
بوسط الارض ليس من حيث انه بعض من الارض فرع التحيز مستند
المحل من حيث انه مركز محيط بسلك الافلاك اذ هو يدل على ان الارض او
او جزئها ليس هي المحل لها حيث لم تمد عليها في البعد بل ان المحل لا بد ان
يكون له مدخل في تحديد ما قام به لتوقف شخص الحال على المحل ولو كان احدهما
محلا لها لم يكن لتمدد المحل وجه وقد مر اما على الوجه الاول فلانه اذا اراد
ان الجهة معدومة على الجسم ذي الجهة او معه من حيث هو ذو جهة فمم لا يجوز
ذلك تأخرها عن ذات الجسم الا ترى ان السواد متقدم على الجسم الاسود
من حيث هو اسود او معه ومتأخر عن ذات الجسم وان اراد انها
متقدم على ذات الجسم من حيث هو جسم او معه فمم لا يجوز ان لا علاقة بين

فان ذات الجسم من حيث هو وهي الجهة واما قوله في الوجه الثاني فلان قطع
قول الشيخ بوجود التحت محدودة بالمحيط سواء كانا جوفة خلاء او ملاء او انا
محدودا بالمحيط ولا وخر ما في جوفة محدد يدا اصلا يجوز ان يكون جوفة
خلاء ما خوذ ذلك في محدد المحيط الا ما فهمه منه انه يجوز ان يكون جوفة خلاء
ويجوز ان يكون التحت فيه كيفا ما والخلاء ممتنع عند الشيخ فكيف يجوز ان يكون التحت
في فوق المحيط ويحد وجهة فيه وحاصل ما انتزع عنه شارح المقاصد بعد الطعن
الذي اراده الشيخ بهذا القول بالاتي واما في الوجه الثالث فلان تعين جهة
التحت في الارض ليست من حيث انها بسيطة فيها حتى يلزم ان تتعين جهة كل بعض منها
بانها بسيطة في وسط المحدد فان جرم ما هناك بعض فيه ولم تتعين الجهات الا
الوجه من البعض بسبب الاجسام الواقعة هناك نظير ذلك ان بعض سطح
ما في هذا البيت فان كان في البيت كتاب كان المعين المذكور سطحه
وان كان ثوب كان سطحه وان كان جسم آخر كان سطح ذلك الجسم ومنشا
الاشتباه هو ان بعد التحت ذات عرضية في الجسم الذي هناك فانه ٧ حصر
لو كان كذلك لزم تبدل بعد الذات بتبدل محلها لكن لا حصر بعد الجهة
ذات غير حاصلة بل هو بعض شيء من محله الجسم الحاصل في الوسط بوجه
عام حسبما فصلناه آنفا من ابطال ان فاعل الجهة بعض شيء من محله الامر
الحاصل لا انه حصل ذاتا غير حاصلة من محدد الجهة اين معينا لا وجود لها او

٧ التحت

او حصلها وكالها جهة التحت محدود عندنا بالوجه العاشر كذلك جهة الفوق فان
محدودة عندنا بانها محدب الجسم المحيط بسائر الاجسام وهو قابل يتصور الجسم المحيط
بجسم محيط آخر كان التعين المذكور باقيا على ما كان ومنها انه قال الامتناع ان
قولنا ان كل الجسم الى جهة التحت او كل منها وصيه صادقة ومضمونها كون الجهة
مقصد المتحرك بالوصول اليها او بالقرب منها او مهروبا عنها بالبعد عنها ولا
شبهة في ان المقصد بالوصول والقرب لا بد ان يكون موجودا وقت الوصول والقرب
وكذا المهرب عن الشيء يستدعي ان يكون المهروب عنه موجودا وقت
الهرب اذ الوصول والقرب والبعد عن المعدوم ممتنع بالذات وكذا الحكم بوجهة
التحت يقتضي وجودها فاذا تبين وجود التحت جزما بطل الحكم بكون نهايته
معدومة اذ لا تدافع من اليقينيات فيكون الاول سميت برهانا مغالطة
وعدم العلم بوجه غلطه لا يصح صحته وكونه برهانا فان من الاغاليط ما
لا يعلم وجه غلطه على التفصيل وان علم كونه غلطا اجمالا لانا نقول كون جهة
التحت مطلوبا بالحركة وكون الوصول والقرب المتوهمين غايته لحركة
نحوها ومثل هذا الغلط لا يصح وجودها لان الطالب لا حال الحصول
الغاية واما اذا كان الغلط الوصول والقرب الخارجي فانه يصح حصول
ما يصدر المتحرك اليه او يقرب منه حال حصول الغاية لا حال الطلب واستو
ما ذكرناه بالحدود المفروضة في المسافة المتصلة المطلوبة وصولا او قربا

شبهة

٧ الدليل

ضح

لاصل الحصول في المنتهى وبالمكان الذي يطلب المتحرك الحصول فيه حيث لا يلزم
في الاول ان يكون الحدود موجودة لا وقت الطلب ولا وقت الحصول
او القرب لكونها امرين متوهمين ويلزم في الثاني ان يكون المكان موجودا
وقت الحصول فقط وهي كون المتحرك مهروبا عنه كون المكان الذي يتوهم
يتوهم المتحرك فيه مهروبا عنه او متقربا ان معنى الهرب البعد عنه فكما ان
القرب منه امر موهوم كذا البعد عنه كما في الحدود المفروضة ومعنى الحركة
نحو الجهة الحركة نحو الجسم الذي يتوهم تلك الجهة فيه كما ان الحركة في الحدود المفروضة
المفروضة مثله فصح اما اولا فلان ما حسب من الوصول او القرب
المتوهمين غاية للحركة نحو الجهة لان المطلوب هو الحصول او القرب الخارجي
كلام خال عن التحصيل اذ لو اراد بالقرب والوصول المتوهمين توهم
القرب والحصول اذ القرب والحصول في امر يتوهمه المتحرك كذلك بقاء قطعا
لان الاجسام المعتادة للشعور والتوهم كالارض والنار قد يتحرك نحو الجهة
حركة طبيعية ولا تصور هناك ذلك ولو اراد بهما القرب والبعد في امر متوهم
وان لم يكن المتحرك واصلا من البيتين ان المتحرك بالطبع لا يتحرك كذلك وايضا
ليس ذلك امرا واقعا في الخارج فكيف يتصور ان يتحرك امر بالطبع
اليه في الخارج ولعل منشاء التزام ذلك حسبان صحة ما سنوضحه به من
ان المتحرك في المفروضة تقرب او تصدر في الخارج في حدود متوهمة غير موجودة

بوجودة فيه وهي حدود متوهمة في اثناء المسافة وهو فاسد كما سبق
من القرب الخارجي والحصول الخارجي الامرين في الخارج بالقطع الا يرى
انه اذا قال قائل قد دار زيد في اسواق هذا البلد الى ان قرب من
دار معدومة ثم حصل في الدار المذكور وسكن فيها نسبه العقلاء
الى ما يكذبه وانعدام الحدود المفروضة في المسافة المتصلة غير مضر اذ يفرض
احد سعي شيء من المسافة الموجودة بان يكون ذلك الحد من غير ان
يحدث ذات غير حاصلة فذات الحد يكون موجودا في الخارج والقرب
الخارجي متحقق بينها وبين المتحرك حصلة والعرض غيرها وتعينها والحاصلة
العرض كالاشارة والاعراض في اقضاء بالقسمة الخارجية واما ثانيا
فلان قوله معنى كون التحت مهروبا عنه كون المكان الذي يتوهم التحت
فيه مهروبا عنه بعيد لفظا ومعنى اما لفظا فلان الهرب
عن التحت وهو الارض وطالب التحت لا يزول عنه الميل الى التحت عند
الوصول اليها ولو كان طالبا لما يتوهم فيه التحت لذلك سببه عند
الوصول اليه واما ثالثا فلان معنى الحركة نحو الجهة ليس الحركة نحو الجسم
الذي يتوهم تلك الجهة فيه كما حسبه والا لزال ميله الى
الجهة عند الوصول الى ذلك الجسم وليس كذلك
فان الحجر المتحرك نحو الارض التحت ...

نهاية المخطوطة